المقاربة التداولية لبلاغة التعيين والتعميم في النظم القرآني

إعداد

د. سارة سمير عبد الحكيم

مدرس البلاغة والنقد الأدبي

كلية التربية- جامعة عين شمس

المقاربة التداولية لبلاغة التعيين والتعميم

في النظم القرآني

سارة سمير عبد الحكيم

قسم البلاغة والنقد الأدبي– كلية التربية– جامعة عين شمس–القاهرة– مصر

البريد الإلكتروني: sarahbakr1986@gmail.com

الملخص:

تتمحور اهتمامات هذا البحث حول إدراك القيمة التداولية لبلاغة التعيين والتعميم في الأساليب القرآنية من خلال الإحاطة بمعطياتها السياقية التي تسهم في تعيين المقاصد الخطابية الأكثر توافقا مع النص، وذلك في إطار ما يعرف بنظرية أفعال الكلام التي تعد النواة المركزية للبحث التداولي.

ويهدف البحث إلى تسليط الضوء على القيمة التداولية لما تشهده التفاسير القرآنية من توجيهات التعميم والتعيين، وبخاصة ما يتعلق منها بالخطاب، وما يترتب عليها من توجيه الأساليب الإنشائية. ويتّبع البحث المنهج التداولي الذي يعنى بتحليل النص اللغوي في إطار المعطيات السياقية .

ومن أهم نتائج البحث: يعد مبحث التعميم والتعيين قاسما مشتركا بين المسائل النحوية، والأصولية، والبلاغية العربية في ثوبها التداولي، وبخاصة ما يتعلق بأفعال الكلام، وخطاب المشافهة، ومدى صلاحيته للتعميم.

الكلمات المفتاحية: التداولية، التعميم، التعيين.

The Pragmatic Approach to Rhetoric of Appointment and Generalization in Qur'anic Order

Sarah Samir Abdel Hakim

Lecturer of Rhetoric and Literary Criticism - Faculty of Education - Ain Shams University - Cairo - Egypt

Email: sarahbakr1986@gmail.com

Abstract:

The interests of this research revolve around the realization of the pragmatic value of the rhetoric of determination and generalization terms in Qur'anic methods by surrounding their contextual items that contribute to determining the address intentions that are most compatible with the text, within the framework of what is known as the theory of speech verbs, which is the central core of pragmatic domain. The research aims to shed light on the pragmatic value of what Qur'anic interpretations witness in terms of generalization and appointment directives, especially those related to discourse, and the consequent guidance of constructive methods. The research follows the pragmatic approach that deals with analyzing the linguistic text in the context of contextual data. Among the most important results of the research: The topic of generalization and identification is a common denominator between grammatical issues, fundamentalism, and Arabic rhetoric in its pragmatic dress, especially with regard to verbs of speech, verbal discourse, and the extent of its suitability for generalization.

Keywords: pragmatic, generalization, appointment.

المقدمة:

المقاربة التداولية من أهم المقاربات المنهجية الحديثة التي انفتحت عليها البلاغة، فتقاسمت معها كثيرا من محاور البحث والدراسة، وبخاصة فيما يتعلق بأغراض الكلام وأفعاله، والعلاقة بين عناصر الخطاب، والتوظيف السياقي للتقنيات الخطابية في ضوء القاعدة العامة (لكل مقام مقال) التي تحفظ للمتلقي قيمته التواصلية؛ فطرائق إبداع المعنى موصولة بتداولها، وقدرتها على التأثير في المتلقي الذي يسهم في قراءة المضمرات، وتعيين قصدية الخطاب من خلال إدراك العلاقة بين الملفوظ والملحوظ. فالتداولية تبحث في النهج التأويلي الذي يسير المتلقي وفقا له في انتقاله من المعنى الأول إلى المعنى المراد الذي يعنيه المتكلم، وذلك في ضوء تتبع مسارات تناقل المعنى بين المتكلم والمتلقي في سياق معين، ومن ثم" تصبح التداولية العلم الذي يعنى بالعلاقة بين النص وعناصر الموقف التواصلي المرتبطة به بشكل منظم، مما يطلق عليه سياق النص"[١].

وقد تعمقت هذه الدراسة في المقاصد التداولية لثنائية **التعميم والتعيين** في الخطاب القرآني. والمقصود بتعميم الخطاب شيوعه ليشمل المتلقي وغيره، بينما يقصد بالتعيين تمييز الخطاب، وتعلقه بمتلقٍ معين، أو بواقعة محددة. وتكمن أهمية الوعي اللغوي بمواضعهما في دفع بعض الشبهات التي قد تتعلق بتوهم تناقض المدلول التداولي الذي يترتب على اختلاف التأويل في سياقاتهما[٢]؛ ومن ثم يحاول هذا البحث تسليط الضوء على القيمة التداولية لما تشهده التفاسير القرآنية من توجيهات التعميم والتعيين، وبخاصة ما يتعلق منها بالخطاب، وما يترتب عليها من توجيه الأساليب الإنشائية، أو أفعال الكلام وفق تصنيف أوستن لها، بحيث يكون

التوافق السياقي معيارا يُحتكم إليه في إمكانية الجمع بين الدلالات المتنوعة لتلك الأفعال.

ويتّبع البحث المنهج التداولي الذي يعنى بتحليل النص اللغوي في إطار المعطيات السياقية سواء أكانت مقالية أم مقامية؛ للوقوف على المقاصد التداولية المحتملة، وأثرها على المتلقي، وما يترسم في مخيلته من معانٍ تؤثر في استجابته للنص الذي قد تكون له تخريجات متنوعة تتمتع بكثافة دلالية، وتداولية جديدة.

وفي سبيل توجيه ظاهرة التعيين والتعميم؛ نهل البحث من فيض التفاسير القرآنية، وبخاصة تفسير ابن عاشور، وغيره ممن عنوا بالسياق التواصلي، والأبعاد التداولية للآيات القرآنية. وقد تهيأت هذه الدراسة في مبحثين، يعنى الأول منهما بمقدمة نظرية حول تأصيل مفهوم التعيين والتعميم في ضوء المقاربة بين البلاغة والتداولية وبعض العلوم الأخرى ولاسيما الفقه وأصوله. ويتناول المبحث الآخر المعالجة التطبيقية لتداولية التعميم والتعيين في الأساليب القرآنية، أو أفعال الكلام.

المبحث الأول– تأصيل مفهوم التعيين والتعميم

يدور المعنى اللغوي للتعيين حول التخصيص والتمييز، فالتعيين من عيّن الشيء؛ إذا خصصه من الجملة، أو هو إرادة شيء بعينه دون غيره[٣]، بينما يدل التعميم أو العموم على الشمول[٤]. وتجمعهما – لغة واصطلاحا – علاقة وثيقة مع مفاهيم أخرى بلاغية ونحوية وفقهية، مثل: التنكير والتعريف، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإبهام؛ فقيل إن "النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضد صاحبه"[٥]، وهذا يعني أن تلك المفاهيم ترمي إلى غايات متواشجة، كل في إطار حقله الدلالي.

ونالت ظاهرة (التعيين) اهتمام النحاة "بوصفها عنصرا هاما في إقامة أي تواصل لغوي مفيد، أي محقق لمبدأ الإفادة كشرط ضروري لعملية التواصل. وبمراعاة هذا القانون اللغوي راحوا يربطون بين مفهوم (الإفادة)، وبين مقولة (التعريف والتنكير) في ظواهر وعلاقات نحوية كبرى كالإسناد وغيره"[٦]. وقد ألقى هذا النظر النحوي بظلاله على توجيه البلاغيين لمباحث علم المعاني، ولا سيما التعريف والتنكير، كما في: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠] فإن عدم تعلق **تعيين** هذا الرجل بغرض في الآية ناسبه المجيء به **منكرا**، كما أن هذا التنكير يتناسب مع تخفيه في إتيانه موسى خوفا على حياته. وأما **تعريف** المدينة المراد بها مدينة فرعون، فقد جاء **لتتعين** بها الحوادث التي وقعت لسيدنا موسى فيها، ومن ثم فيؤتى **بالتعريف** في تلك المقامات التي يُطلب فيها **تعيين** المقصود من الكلام[٧]. ولعل هذا يوضح العلاقة بين التعريف والتعيين؛ فالتعيين هو الغرض المحوري لطرق التعريف.

والعلاقة بين التعيين والتعميم والتعريف والتنكير هي علاقة وظيفية تتبادل فيها هذه العناصر عملية التأثير والتأثر، فقد تختلف الدلالات البلاغية **للتنكير** بمدى **تعيين** المخاطبين أو تعميمهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ * أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ فِي الْعَذَابِ وَالضَّلَالِ الْبَعِيدِ﴾ [سبأ:٧-٨]، فالاستفهام في الآية مكنى به عن إثارة التعجب من القدرة على البعث، والمخاطب في قوله تعالى (**هَلْ نَدُلُّكُمْ**)، وكذلك المتكلم غير معين؛ لأن المقصود هو الاعتبار بشناعة هذا القول بغض النظر عن قائله، مما يدل على أن أهمية الحدث الكلامي قد تغني في بعض السياقات عن الالتفات لتعيين عناصره الخطابية، وكأن (إثارة الاعتبار) أو القيمة التداولية للفعل الإنجازي أو الاستفهام هنا، قد تصدرت، وتقدمت على بقية عناصر الاتصال.

ويجوز أن يكون ذلك الحديث تقاولا فيما بين المشركين، أو يكون صادرا من كبرائهم إلى عامتهم، وفي تلك الحالة فإن الغاية البلاغية من **تنكير رجل** هي **التجاهل**؛ لأن الرسول – صلى الله عليه وسلم– معروف بين مشركي مكة. وإذا كان هذا القول موجها من كفار مكة للوافدين عليهم ممن لم يصلهم قول النبي فيما يتعلق بقضية البعث؛ طمعا في انصرافهم عن دعوة الإسلام؛ فإن التعبير **بالنكرة يكون وفق مقتضى الظاهر**؛ إذ إن هؤلاء الوافدين لم يعرفوا النبي، ولم يسمعوا عن دعوته[٨]. ومن ثم، فالاختلاف في تعيين المخاطب تبعه تباين في التوجيه البلاغي لدلالة **النكرة**، الأمر الذي يتأكد معه تأثر الأسلوب بمفرداته السياقية سواء أكانت داخلية أم خارجية،

بحيث يكون لكل وجه من وجوه التحليل قرائن يتكئ عليها، بما تحمله من إضاءات كاشفة تعين المتلقي على التوجيه الدلالي.

وفي قوله تعالى ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾ توجيهان ذكرهما الرازي؛ الأول أن يكون هذا الكلام من تمام قول الذين كفروا، ويحتمل أن يكون من كلام المتلقي المجيب[٩]، وفي الحالة الأولى يكون الغرض البلاغي من التساؤل هو **التضليل** من خلال إظهار التعجب، وكأنهم أرادوا توجيه السامع، ودفعه للتجاوب مع إنكارهم للبعث. وفي الآخر يكون الغرض **التعجب**، أو **السخرية** من ادعاء لم يعرفوا صاحبه، ولم يقفوا –ككفار مكة– على سمته الشريف، ودلائل نبوءته الواضحة. فالتعجب في كلا التوجيهين لا يبدو واحدا؛ فأحدهما ظاهري ادعاه الكفار لتعجيب المخاطبين(وهو يمثل الفعل الإنجازي)، ومن ثم إثارة الشك في نفوسهم، وتضليلهم(وهو ما يعرف بالفعل التأثيري). والآخر تعجب حقيقي يأتي وفق مقتضى الظاهر، ولا يرمي إلى غايات تداولية أخرى. وهكذا اتسعت الصياغة القرآنية لتتابع المقاصد التداولية بتتابع التأويلات، وتنوعها ذلك التنوع الذي يثري النص بدلالات متشابكة، ليست متعارضة، وذلك بناء على الاختلافات في تعيين المتكلم أحيانا، والمخاطب أحيانا أخرى.

والإبهام هو الغموض والخفاء، والمبهم هو "اللفظ الذي لا يدل على المعنى المراد منه بنفسه، ويتوقف فهم المراد منه على أمر خارجي، ويندرج تحته الخفي"[١٠]. والمبهمات علم من علوم القرآن له دراسته التفسيرية التي "تتناول آيات من القرآن الكريم، من حيث معرفة ما أبهم فيها من عدد لم يحدد، أو أمد لم يبين، أو مكان لم يعرف، أو اسم، أو صفة بواسطة النقل المحرر الدقيق عن ثقات الأمة"[١١]. والإبهام يتفق في بعض لوازمه مع

التعميم، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى * فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى﴾ [النجم:٥٣-٥٤]، ففي عبارة **(ما غشى) إبهام** للتهويل من خلال التعبير بالموصول؛ إشارة إلى أن العبارة لا يمكنها الإحاطة بكل ما أصابهم، كما أن بها **تعميما** لما أصابهم، مما يشعر بأنه قد غشيها كل ما يمكن أن يغشى من ألوان العذاب[١٢]. وهذا يدل على وجود صيغ لغوية مشتركة بين الإبهام والتعميم، من شأنها تحقيق الغاية الخطابية نفسها التي تتعدى -هنا- مجرد الإخبار عن أحوال هذه الأمم الهالكة إلى ترهيب من يسلك دربها.

والإبهام يتفق في مجمله مع ما تتضمنه محاور الإشارة التداولية، فحين يغيب عن المتلقي ما يشار إليه يسود الغموض ويستغلق الفهم، ومن أنواع الإشاريات: الإشاريات الزمانية والمكانية، فإذا لم يعرف مركز الإشارة الزمانية أو المكانية التبس الأمر على السامع، وعجز عن فهم المراد[١٣]. ومما يلج في هذا الإطار إبهام **(الغد)** وهو من مبهمات الأزمنة في قوله تعالى: ﴿أَؤُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ * سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾ [القمر:٢٥-٢٦] فقيل الخبر في قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ﴾ موجه لسيدنا صالح وقومه؛ وعدا له ووعيدا لقومه، وهو ما يعكس ازدواجية الدلالة. واختلفوا في المقصود بـ**(غدًا)** فقيل هو عذابهم الدنيوي، وقيل يوم القيامة[١٤]. وهناك من جعل الإخبار يشمل الكافرين من قوم سيدنا محمد، ولعل هذا الرأي اتكأ على قراءة **(ستعلمون)** بتاء الخطاب[١٥]، التي تتسع لتشمل خطاب قوم صالح وتشمل غيرهم على سبيل الالتفات، وكأن الخطاب قد انتقل لكفار العرب؛ ليكون المقصود بالغد "يوم انتصار المسلمين في بدر ويوم فتح مكة، أي سيعلمون من الكذاب المماثل للكذاب

في قصة ثمود"[١٦]. ولعل في ذلك التوجيه انتقالا للدلالة من مجرد التعريض بهم –من خلال ذكر أحوال الأمم السابقة عليهم– إلى مخاطبتهم مباشرة؛ **زيادة** في إنذار الكفار، وتهديدهم، مما يبرز معه **أثر التوجيه الخطابي– أحيانا– في تباين درجات المعنى**، وبخاصة فيما يتعلق بالمبالغة في توجيه الدلالة.

والمسوغ لتعميم الخطاب في الآية السابقة وغيرها، هو النهج النصي للقرآن الكريم، الذي أثبت اتهام الكفار للرسل بالكذب، ذلك الاتهام الذي لحق بمحمد –صلى الله عليه وسلم– ﴿وَعَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ . . . كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْتَادِ * وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ أُوْلَئِكَ الْأَحْزَابُ * إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ * وَمَا يَنظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ [ص:٤–١٥]. فاجتمعوا على العقاب (**صَيْحَةً وَاحِدَةً**)، كما اجتمعوا على الإثم، فكان **غدهم** واحدا، فحق في شأنهم التعميم؛ ليشملهم جميعا رغم تباعد الأزمنة، واختلاف الأمكنة. ولعل هذا يتفق مع تصنيف (المشركين) باعتباره لفظا عاما "يتناول كل مشرك تناولا واحدا"[١٧]. ويفاد من ذلك اتساع نطاق التداول لكل من تبنى مثالب الكفر، أو اتصف به.

وتتحقق تلك الغايات الخطابية من خلال مبهمات المكان، كما في قوله تعالى: ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ﴾ [ص:١١]، فـ(**هنالك**) من أسماء الإشارة التي لا يمكن الوقوف على ما تشير إليه إلا من خلال السياق المادي المباشر الذي استعملت فيه. وهذا التعميم المكاني لا يختلف في غاياته التداولية مع ما سبقه من تعميم زماني؛ فكلاهما يرمي إلى تهديد

الكفار بيوم أو مكان بدر كما ذكرت معظم التفاسير[١٨]. وتعميم زمن العذاب ومكانه يجعل الكفار في حالة ترقب مستمر، هو في ذاته عقاب لهم. و"عادة الأخبار الجارية مجرى البشارة أو النذارة بأمر مغيب أن تكون **مرموزة**، والرمز في هذه البشارة هو اسم الإشارة من قوله **(هنالك)**... ولا تعدو الآية أن تكون تسلية للرسول –صلى الله عليه وسلم– وتثبيتا له وبشارة بأن دينه سيظهر عليهم"[١٩]. ومن ثم، يتولد عن مثل هذه الآيات ثنائية دلالية من خلال التعريض الذي يبشر الرسول –صلى الله عليه وسلم– بما يُنذر به الكفار. وهو ما يتميز به النص القرآني، فالآية الواحدة –غالبا– ما تتجاوز تعيين الخطاب، أو الواقعة إلى كل ما يناسب العموم. وقريب من ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ﴾ [الملك:٣]، فالخطاب هنا لغير معين، والمقصود به التعريض بأهل الشرك[٢٠]. وهناك من ذهب إلى أن هذا الخطاب قد يكون لمعين، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم[٢١]، ولا يمتنع مع هذا الرأي إجراء التعريض بالمشركين أيضا، وهو ما يدل على مرونة التوجيه الخطابي بحيث لا يتعارض مع المقاصد العامة التي ينماز بها النص القرآني.

ولعل هذا **التعريض** –الوارد في مثل هذه التوجيهات– هو أحد النكات الأساسية التي تتميز بها تلك السياقات التي تنفتح على دلالتي التعميم والتعيين، ومنها قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [النحل:١١٢] فهذا المثل قد يكون "لكل قوم كانوا بهذه الصفة من غير تعيين، أو لقوم مخصوصين وهم أهل مكة"[٢٢]. وذهب ابن الخطيب

إلى أن "الأقرب أنها [أي القرية] غير مكة؛ لأنها ضربت مثلا لمكة، ومثل مكة يكون غير مكة"[٢٣]. كما أن ثمة علاقة بين ضرب الأمثال والتعيين والتعميم، فالمثل "قد يضرب بشيء موصوف بصفة معينة، سواء كان هذا الشيء موجودا أو لم يكن، وقد يضرب بشيء موجود **معين**، فهذه القرية يحتمل أن تكون موجودة، ويحتمل أن تكون غير موجودة"[٢٤]، وهذا ينفي ارتباط المثل بوجود واقعي؛ لأنه قد يكون من نسج الخيال، ولكنه يرمي إلى التأثير المباشر في المتلقي، ويتجلى هنا من خلال مفارقة التحول، والاستعارة التي تجسد عاقبة الجحود والكفران بأنعم الله تعالى، مما يؤول بدلالة المثل إلى التوبيخ والسخرية ممن لم يقدر قيمة الإيمان، وتحول عنه إلى الكفر.

ويذهب التعيين والتعميم في هذا المثل القرآني مذهبا آخر باعتبار المخاطب، فقيل إن نكتة احتمال التعيين إلى جانب التعميم هنا هي **التعريض** "بالمشركين باحتمال أن تكون القرية قريتهم أعني مكة بأن جعلهم مثلا للناس من بعدهم... ولعل المخاطب بهذا المثل هم **المسلمون** الذين هاجروا من بعد ما فتنوا، أي أصحاب هجرة الحبشة **تسلية** لهم عن مفارقة بلدهم، وبعثا لهم على أن يشكروا الله – تعالى– إذ أخرجهم من تلك القرية فسلموا مما أصاب أهلها وما يصيبهم"[٢٥]. والتحول الخطابي –وفقا لذلك– ينتقل بالدلالة التداولية من السخرية إلى التسلية. ومن ثم، فقد أتاح نظم الآية توجيه الخطاب للمشركين والمسلمين، كل بما يناسبه. وتعددت الغايات التداولية تبعا لتنوع المخاطب، بين التهديد والوعيد والسخرية، والتسلية، وقد تمكن السياق القرآني من استيعابها من خلال التعويل على التعريض باعتباره تقنية بلاغية تداولية قادرة على استدعاء الأطراف المتباينة، وتوجيه الدلالات وفقا لما يناسبها.

ويتضح من ذلك ارتباط التعريض بالقسم الثاني للخطاب عند التداوليين، وهو الخطاب غير المباشر ، وفي تحليل هذا النوع الخطابي يظهر ما يعرف بـ (أشكال التباعد) التي تنجم عنها صور بلاغية بالغة الأهمية كالسخرية والتهكم والمفارقة[٢٦]، والانتقال إلى مثل هذه الدلالات يندرج ضمن ظاهرة الاستلزام الحواري، وهي تُعنى بالمعاني الثانية المستلزمة التي تتحدد وفقا للمقام.

وقد صرف الأصوليون اهتمامهم إلى **(العموم والخصوص)**، وبخاصة في استنباط الأحكام الشرعية، وارتبط كلاهما بمهارة الاستدلال التي تدور في فلك عنصرين أساسيين، هما: الخطاب، وسياقه؛ يتضح ذلك من قول الشافعي: "فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها. وأن فطرته أن يخاطبَ بالشيء منه عاما ظاهرا يراد به العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره. وعاما ظاهرا يراد به العام ويدخله الخاص، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه. وعاما ظاهرا يراد به الخاص. وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره. فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره"[٢٧]. ويمكن قراءة ذلك في ضوء سنن العرب في كلامها التي تفيض بالقرائن المعينة على تحديد المخاطب نوعا وكما، فيتعين وفقا لذلك مدى عموم الآية أو اختصاصها، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج:٧٣]، فإن مخرج لفظ **(النَّاس)** هنا "عام على الناس كلهم، وبيِّنٌ عند أهل العلم بلسان العرب منهم أنه إنما يراد بهذا اللفظ العام المخرج بعض الناس دون بعض، لأنه لا يخاطب بهذا إلا

من يدعو من دون الله إلها"[٢٨]. ولعل مثل هذه التوجيهات تؤكد ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل في قوله: "لم نكن نعرف الخصوص والعموم حتى ورد علينا الشافعي"[٢٩]، بما يجعل للشافعي رؤية تداولية ثاقبة فيما يتعلق بمقاصد الأساليب، أو ثنائية الملفوظ والملحوظ[٣٠].

ويتفق المنظور التداولي لثنائية التعميم والتعيين مع معالجة أصول الفقه لها، ويأتي هذا في إطار المنحى التداولي لعلماء الأصول الذين اتخذوا من الاعتبارات اللغوية التداولية أداة ومدخلا لتوجيه دلالة نصوص القرآن والسنة، واستنباط الأحكام[٣١]. فذهب جمهور الفقهاء إلي أن "العموم والخصوص وصفان راجعان إلى العبارات والصيغ، كقولهم في الأمر والنهي"[٣٢]، وهذا يدل على الوجهة التداولية في دراسة الفقهاء لهذه الثنائية، ولا سيما ما يتعلق بأفعال الكلام.

وكذلك دار بين الفقهاء خلاف أصولي حول صورة الخطاب القرآني، فهل هو خطاب معين يختص به الحاضرون باعتبار المشافهة والمواجهة، أم أنه خطاب يعم كل من يصلح للمخاطبة؟ وقد أجاب ابن عاشور عن ذلك موضحا أن "خطابات التشريع ونحوها غير جارية على المعروف في توجيه الخطاب في أصل اللغات لأن المشرع لا يقصد لفريق معين، وكذلك خطاب الخلفاء والولاة في الظهائر والتقاليد، فقرينة عدم قصد الحاضرين ثابتة واضحة، غاية ما في الباب أن تعلقه بالحاضرين تعلق أصلي إلزامي، وتعلقه بالذين يأتون من بعد تعلق معنوي إعلامي على نحو ما تقرر في تعلق الأمر في علم أصول الفقه فنفرض مثله في توجه الخطاب"[٣٣]، ويتأكد بذلك القياس تعميم المقاصد الخطابية في ضوء أن "غاية ما يقال في عمومات الكتاب والسنة أنها تختص بنوع ذلك الشخص فتعم ما يشبهه ولا يكون العموم فيها

بحسب اللفظ، فالآية التي لها سبب معين إن كانت أمرا ونهيا فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبرا لمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته أيضا. وأما الآية التي نزلت في معين ولا عموم في لفظها، فإنها تقصر عليه قطعا كآية (وسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى) إلى آخره فإنها نزلت في سيدنا أبي بكر الصديق – رضي الله عنه بالإجماع"[٣٤]. ومن ثم، فكل خطاب شرعي قابل للتعميم في السياقات المتشابهة، متى لم يكن ثمة قرينة تقصره على التعيين.

وقد أشار علماء الأصول إلى وقوع التخصيص في الأساليب الخبرية والإنشائية، كما في قوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ * مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات:٤١-٤٢]، فقد أتت الريح على الأرض والجبال فلم تجعلها كالرميم. وإذا كانت مثل هذه الأخبار غير مرادة على العموم، يكون التخصيص قد دخلها، فيكون واقعا في الخبر. ومثال وقوع التخصيص في الأساليب الإنشائية، الأمر في قوله تعالى: ﴿والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ واللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة:٣٨]، فإنه ليس كل سارق تقطع يده، بل يقطع من سرق النصاب بشروط معلومة في الفروع[٣٥]. ومثال وقوعه في النهي قوله تعالى: ﴿ولا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وإِنَّهُ لَفِسْقٌ وإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام:١٢١]، فتقيد الآية أو تخصص بغير النسيان، وذلك وفقا لقاعدة رفع حكم النسيان عن الناس[٣٦]. وهكذا اهتدى الأصوليون إلى الطاقات التداولية لثنائية التعميم والتعيين أو التخصيص، وما يتمخض عن سياقاتها من دلالات متنوعة.

ومن هنا يمكن القول إن ثمة حقلا دلاليا عاما تدور في فلكه مصطلحات التعميم والتعيين والتخصيص، والتعريف والتنكير، والتصريح والإبهام. وهي أساليب بلاغية متبعة في النص القرآني بقصد المغايرة تلبية للتنوع أو التفنن، ومراعاة للانسجام المقامي. كما أن ثنائية التعيين والتعميم من الظواهر اللغوية المحورية التي تعلقت بها فروع معرفية كثيرة كالنحو، والفقه، والبلاغة، مما يعكس اتساع آفاق تلك الظاهرة، وانفتاحها على كثير من المجالات اللغوية.

المبحث الثاني: تداولية التعميم والتعيين في الأساليب القرآنية

يتميز النص القرآني بوسائله التعبيرية المتنوعة، فتراه ينتقل في تقديم معانيه بين كثير من الثنائيات الأسلوبية، كالحقيقة والمجاز، والتصريح والتلميح، والتعميم والتعيين مما يدخل في دائرة التفنن البلاغي، والاقتدار البديعي.

وتنوعُ مستويات الدلالة للصيغ القرآنية هو مجال رحب لتوظيف آليات المنهج التداولي، الذي يعتمد على الانتقال من الفعل القولي إلى مستتبعاته، أو ما يعرف بالفعلين: الإنجازي والتأثيري، ومن ثم فهناك "ثلاثة أنواع من الأفعال: فعل الكلام، وقوة فعل الكلام، ولازم فعل الكلام"[٣٧]. ولا تقتصر هذه المستويات على الأساليب الإنشائية، فالملفوظ الخبري قد ينهض على تتابع الدلالة، وانتقالها إلى مستوى الإنجاز والتأثير. وهو ما نراه في قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف:٢٩] فقد اتسعت الآية للجمع بين الغوث والعذاب، أو الماء والمهل، بحيث تتحقق ثلاثية الفعل: **القولي** في مطلق التلفظ بالجمع بين هذين المتناقضين، و**الإنجازي** ممثلا في تحقيق التهكم بالظالمين أو الكافرين، وفي هذا المقام يحسن صرف التهكم إلى المخاطبين أسوة بمثل قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات:١٥]، فقيل لا ينبغي أن يكون مثل ذلك صادرا من الله – تعالى– على سبيل الدعاء عليهم، فالأفضل صرفه إلى المخاطب، ليكون المعنى أقرب إلى "هولاء ممن يجب هذا القول لهم"[٣٨]، والتهكم بهم.

وهناك الفعل **التأثيري**، وهو الفعل الناتج عن القول، أو الآثار المترتبة عليه، ويدور –هنا– في إطار الترهيب والوعيد لكل من يختار الكفر على الإيمان؛ ليعم كل من بادر بالكفر ومن تبعه ترهيبا ووعيدا وإنذارا، وذلك في إطار حجاج الكفار، وكأن حرية اختيار الإيمان أو الكفر مرهونة بتحمل عواقبها. وهذا التوجيه بما يحمله من ظلال تداولية ممتدة يمكن تطبيقه على كثير من فنون الحجاج في القرآن الكريم التي ترمي إلى غايات تعريضية، كما في تجاهل العارف، والمذهب الكلامي.

وقد سلك القرآن الكريم في نظم آياته مسلك التنوع بين التعميم والتعيين، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٧–١٨]، فقد وقعت الآية الثانية منزلة التعميم بعد التخصيص؛ لأن التي قبلها تحدثت عن كمال تصرفه تعالى في مخلوقاته، فجاءت الآية التابعة لها لتبرز قدرته وعلمه بكل شيء[٣٩]. ولكل من التعميم والتعيين تقنياته الأسلوبية التي تتسع لتشمل طريقة تقديم الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة:١٠٤] فجيء "بالخبر في صورة كلية؛ لأن المقصود تعميم الخطاب. فالمراد بعباده جميع الناس مؤمنهم وكافرهم لأن التوبة من الكفر هي الإيمان"[٤٠]. ويقترب من ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:١١]، فليس المراد بالنعمة هنا "نعمة خاصة، وإنما أريد الجنس ليفيد عموما في المقام الخطابي"[٤١].

والحذف هو أحد الطرق البلاغية لتحقيق التعميم، ونجد ذلك في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس:٢٥]، فحذف مفعول يدعو؛ لقصد **تعميم** الدعوة[٤٢]. وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى:٥] فحذْف المفعول الثاني **(ليعطيك)** أفاد عموم هذا العطاء؛ ليشمل مال الرسول، ونفسه، وأهله، وأمته[٤٣]. وقد تحذف الموصوفات وتقوم صفاتها مقامها، فتتسع دائرة التعميم، كما في قوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا * وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا * وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا * فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا * فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ [النازعات:١-٥]، فقد اختلف المفسرون في تعيين موصوفات هذه الصفات على نحو أفضى إلى كثير من التأويلات التي تدور في فلك هذه العناصر: الملائكة، والنجوم، والسهام، والخيل، والمنايا، والنفوس سواء أكانت مؤمنة أم كافرة؛ إذ إن ثمة من ذهب إلى تعلق بعض هذه الصفات بالكفار، وبعضها بالمؤمنين، كأن تختص النازعات بالكفار، والناشطات، والسابحات، والسابقات بالمؤمنين "فالملائكة يجذبون أرواح المؤمنين برفق"[٤٤]، وكأن "أنفس المؤمنين تسبق إلى الملائكة الذين يقبضونها وقد عاينت السرور شوقا إلى لقاء الله تعالى"[٤٥].

ويترتب على هذا الاتساع التأويلي، تنوع في صياغة المقاصد الخطابية بين التهويل والتفخيم؛ العظة والعبرة، والتكريم، وإظهار الغلبة على الأعداء، وهذه الاحتمالات في مجملها تحمل "**تعريضا** بتهديد المشركين بحرب تشن عليهم، وهي غزوة فتح مكة، أو غزوة بدر"[٤٦] في إشارة إلى أن ثمة عذابا دنيويا ينتظر الكفار. ومن ثم، فقد تحقق بهذا الحذف تعميم وإجمال "مقصود لتذهب أفهام السامعين كل مذهب ممكن، فتكثر خطور

المعاني في الأذهان، وتتكرر الموعظة والعبرة باعتبار وقع كل معنى في نفس له فيها أشد وقع، وذلك من وفرة المعاني مع إيجاز الألفاظ"[٤٧]، وتحليل ذلك تداوليا يفضي إلى وجود مستويات للتلقي، تبدأ في مثل هذه السياقات بما يمكن تسميته **بتحرر الدلالة**، وهو ما تعبر عنه عبارة (كل مذهب ممكن) التي تتواتر في توجيهات علماء البلاغة لظاهرة الحذف، ويأخذ هذا التحرر بالانحسار شيئا فشيئا وفقا لطبيعة المتلقي التي تختلف وفقا لها الدرجة التأثيرية للفعل الكلامي. وهذا يقترب مما عرف تداوليا بـ(استراتيجية الاستنتاج) عند المتلقي التي تحلل كيفية وصول المعنى غير المباشر إلى السامع[٤٨].

وتتميز **القرائن** بحضور فعال في توجيه الخطاب من حيث التعيين والتعميم، فقد تكون القرينة عقلية أو عرفية، وفي مواضع أخرى قد تكون مقالية، كما في قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ * هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام:١-٢]، ففي هذه الآية التفات من الغيبة إلى الخطاب الذي "وإن صح كونه عاما، لكنه خاص بالذين كفروا، كما يقتضيه (ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ)"[٤٩]. فالخطاب في مطلقه قد يكون عاما بما يحمله من دلالة تكسبه هذا العموم، ومع ذلك يدخله التعيين من خلال بعض العناصر السياقية؛ لتحقيق مقصد خطابي، فقيل "ما من عام إلا وهو يحتمل التخصيص، وكذلك المطلق يحتمل التقييد"[٥٠]، وتتجلى الفعل الإنجازي هنا في **توبيخ الكفار**[٥١] على شكوكهم المزعومة، وفي سبيل إدراك تلك الغاية تضافر عمل الالتفات مع ذلك التخصيص.

وفي بعض المواضع يكون للسياقين المقامي والمقالي دور جلي في توجيه دلالة التعيين والتعميم، أو الجمع بينهما من خلال بعض الآليات الفنية كالتعريض في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ * هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ * مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ * عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ * أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ * إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ * سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ﴾ [القلم:١٠-١٦]، فقد ذهب ابن عاشور إلى أن هذه الآية وما قبلها عبارة عن انتقال من العام إلى الخاص ثم إلى العام مرة أخرى، يفهم ذلك من قوله: "والوجه أن لا يختص هذا الوصف به [يعني الوليد بن المغيرة]، وأن يكون تعريضا به"[٥٢] وذلك في محاولة للاستفادة من مزايا التعميم في النيل من كل من اتصف بهذه المثالب الذميمة، ومراعاة أيضا للتناسب اللغوي مع لفظ **(كل)** الوارد في قوله تعالى **(كُلَّ حَلَّافٍ)**. وهذا يعني أن الآية قد تكون عامة في مقصودها، إن لم تكن هناك قرينة صريحة على التعيين، ثم تأتي أسباب نزولها لتسهم في تعيين مقصودها مراعاة لعناصر السياق الخارجي، ولا يمتنع مع ذلك إجراء التعميم مرة أخرى من خلال التوظيف التداولي لفن التعريض.

وقد اُختلف فيمن تعرض **للوسم على الخرطوم**، واختلف كذلك في الوسم حقيقة ومجازا، كما تباينت آراء المفسرين في زمنه بين الدنيا والآخرة، أو فيهما معا، وهذا يعني إبهام الإشارات الخطابية والزمانية. وركن معظم المفسرين إلى أن المقصود به هو الوليد بن المغيرة، وذلك على سبيل **السخرية منه وإذلاله**؛ إذ روي أنه قاتل يوم بدر، فأصابه السيف في القتال، وذلك على اعتبار كون الوسم في الدنيا حقيقة لا مجازا. وإذا كان المقصود المعنى المجازي، فالمراد أنه قد أُلصق به عار لا يفارقه كالوسم الذي لا

ينمحي[٥٣]. وإذا كان **الوسم** يوم القيامة، وذلك في ضوء كون (سَنَسِمُهُ) فعلا مستقبلا لم يتعين زمانه[٥٤]؛ فإن الفعل الإنجازي يكون **الوعيد** بتشويه أنفه يوم القيامة قياسا على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران:١٠٦][٥٥]. وهذا التعيين الخطابي –رغم تعدد تأويلاته– يتحول إلى خطاب تعميمي –كما ذكرنا– من خلال التعريض، مما يكسب أفعال الكلام نطاقا تداوليا أرحب، يتعلق بكل من وصف بهذه المثالب.

وانطلاقا مما سبق؛ يحق للمتلقي إجراء تعميم (الأخبار، والخطابات، والأوصاف) أو تعيينها إذا تساوت القرائن السياقية الدالة على كل منها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١١١]، فالمراد بالمؤمنين قد "يكون مؤمني هذه الأمة، وهو المناسب لقوله بعد (فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ)... ويجوز أن يكون جميع المؤمنين بالرسل –عليهم الصلاة والسلام– وهو أنسب لقوله: ﴿فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾"[٥٦]، فليس في السياق ما يمنع أحدهما.

ووفقا لذلك، يتأثر نطاق التداول بتوجيهات الخطاب التي تحدد بدورها مستويات الدلالة، بحيث إذا تعلق الخطاب بتعيين أشخاص، أو أحداث –دون غايات تعريضية مثلا– ضاق نطاق التداول، وقد تقف الدلالة حينئذ عند المستوى الحرفي. وفي حالة تنوع تلك التوجيهات في سياقات تتقبل هذا التنوع، يتسع نطاق التداول ليشمل اتجاهات وقيما متعددة بعضها

يجمع بين الخاص والعام، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزمر:٦٥]، فتاء الخطاب في (أَشْرَكْتَ)، قد تشمل من أوحي إليه من الأنبياء كافة، وقد يتعين الخطاب للنبي–صلى الله عليه وسلم– وحده، وفي كلتا الحالتين فإن المقصود بالخطاب المشركين على سبيل التعريض بعقابهم؛ لأن فرض إشراك النبي غير متوقع[٥٧]. ومن ثم، فالخطاب – هنا– قابل للتعيين في حالة تخصيصه للنبي محمد، ولا يمتنع مع ذلك تعميمه ليشمل جميع الأنبياء ممن أوحي إليهم. والخطاب –بعد ذلك– برمته لا يتعلق مقصوده بالرسل على سبيل التعيين أو التعميم، بل تحول من مستوى تداولي خاص بهم إلى عموم المشركين، وصاحَبَه في ذلك، التحول في اتجاه القيمة التداولية المتعلقة بالحجاج، والإنذار المتمثل في إحباط العمل، والخسران. وهذا يعني أن التعريض يمتلك القدرة على صياغة التحول التداولي في المقاصد الخطابية؛ فما هو تقريري، قد يتحول لتوجيهي، وما هو لمعين، قد يتحول للتعميم.

ولقد شكَّل تداخل العناصر السياقية نواة البحث التداولي الذي لا يقف عند دلالات مجتزأة لا تتضح بها الغايات الخطابية. والأساليب اللغوية كالألفاظ في الكلام لا تؤدي دورها بمعزل عما يجاورها، ويلتصق بها من أنماط أسلوبية تتأثر بتوجيهها، فتكتسب دلالات، وقيما فنية متغايرة، بما يتجلى معه أثر التكامل اللغوي في تعدد التأويلات التفسيرية التي تضيف أبعادا وظلالا يمكن التوفيق بينها. ولا يقتصر التواشج على الأساليب، بل يمتد ليشمل دلالات الأسلوب الواحد، التي تكسب الخطاب قيمة تداولية، لا تختزله في إطار معنوي محدود الأفق بقدر ما توفر له غطاء إقناعيا، وحجاجيا في كثير من الأحيان، ولاسيما في نطاق النص القرآني، كما في

قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]، فلم تقتصر دلالة الاستفهام في تلك الآية على النفي، بل استتبعتها دلالة حجاجية أخرى تفرعت عنها، التفت إليها ابن جني في خصائصه حينما قال: "هذا كقولك لمن تريد الاحتجاج عليه: بالله هل سألتني فأعطيتك! أم هل زرتني فأكرمتك!. أي فكما أن ذلك كذلك فيجب عليك أن تعرف حقي عليك وإحساني إليك"[٥٨]. ومن ثم، يتعين على المتلقي لمثل هذه الأساليب أن يتجاوز دلالتها اللغوية المباشرة إلى ما يستتبعها من قوة انجازية ضمنية أخرى، تتحقق بإدراكها الغايات الخطابية المقصودة، وتتمثل هنا في الاعتراف بفضل الله تعالى، وطاعته، وهو ما يندرج ضمن الأفعال الإنجازية غير المباشرة التي أشار إليها سيرل، وهي ما تخالف فيها دلالتها الإنجازية مراد المتكلم؛ ففيها يؤدى الفعل الإنجازي بشكل غير مباشر من خلال فعل إنجازي آخر. ولحظ سيرل أن أهم بواعث استخدام هذه الأفعال هو التأدب في الحديث[٥٩]، ويتجلى ذلك في الحجاج القرآني.

وأفعال الكلام واحدة من تلك الأساليب اللغوية التي تتأثر في وجهتها البلاغية بما يسبقها من توجيهات خطابية. وليس ثمة فجوة معرفية كبيرة بين نظرية أفعال الكلام في الدرس اللغوي الحديث، وبين مبحث الخبر والإنشاء الذي عني بالمقاصد التداولية، وتغايراتها بتغاير أحوال المخاطبين، وبخاصة في تحول تلك الأساليب من معانيها الحقيقية إلى أخرى مجازية، فمتى امتنع إجراؤها على الأصل "تولد منها ما ناسب المقام"[٦٠]. ويقصد بالأفعال الكلامية الإنجاز الذي يؤديه المتكلم بمجرد تلفظه بملفوظات معينة، مثل: الأمر، والنهي، والوعد، والسؤال، والتعيين، والتعزية، والتهنئة، ولا ينظر إلى هذه الأفعال على أنها مجرد دلالات ومضامين لغوية، بل تتعدى ذلك إلى

تحقيق إنجازات وأغراض تواصلية، تهدف إلى صناعة أفعال ومواقف اجتماعية، والتأثير في المخاطب[٦١].

وتنبه بعض العلماء لتصاحب هذه الأفعال في النص القرآني، كما الأنباري في قوله: "لا يكاد يوجد في كتاب الله نداء ينفك عن أمر أو نهي؛ ولذلك لما جاء بعده في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الحج:٧٣] شفعه الأمر في قوله: **فَاسْتَمِعُوا لَهُ**"[٦٢]. وقال في موضع آخر: "يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهي، فأما الخبر، فقد قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾ [الزخرف:٦٨]... وأما الاستفهام، فقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم:١]... وغير ذلك من المواضع. فإذا كثر مجيء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهي فقد تكافآ في الكثرة، فلا مزية لأحدهما على الآخر"[٦٣].

ويرتبط بذلك التناوب الدلالي بين الأساليب البلاغية، فنرى الخبر بمعنى الأمر في مثل قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً﴾ [النحل:١١٢]، فيجوز أن يكون الفعل **ضرب** مستعملا في معنى الطلب والأمر، ليكون المعنى: اضرب يا محمد لقومك هذا المثل، وعلة الإتيان بصيغة الخبر التوسل إلى إسناده إلى الله تشريفا له، وتنويها به[٦٤]. وكذلك قد تتسع بعض السياقات القرآنية لوجهي الأسلوب البلاغي: الحقيقي، والمجازي، كما في قوله تعالى: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص:٦]، "فالأمر بالمشي يحتمل أن يكون حقيقة، أي انصرفوا عن هذا المكان مكان المجادلة، وانشغلوا بالثبات على آلهتكم، ويجوز أن يكون مجازا

في الاستمرار على دينهم كما يقال: كما سار الكرام، أي اعمل كما عملوا، ومنه سميت الأخلاق والأعمال المعتادة سيرة"[٦٥]. ومن ثم، فتنوع التوجيه في مثل هذه السياقات يفضي إلى تنوع الأفعال الإنجازية.

والأصل في الخطاب أن يكون لمشاهد معين[٦٦]، ولكنه قد يخاطب به غير المشاهد على سبيل الانزياح. وتختلف الغايات الفنية من هذا العدول بتباين المقامات، فتارة يكون الغرض إشعار المخاطب أنه دائم الحضور بالقلب، مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥][٦٧]. وتارة أخرى تكون الغاية هي العموم؛ للتنبيه على أمر جلل، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ [السجدة:١٢]، فقد خرج الكلام في هيئة الخطاب مجسدا في الفعل (ترى)، وذلك مع إرادة العموم؛ للتنبيه على تفظيع حال هؤلاء الكفار، وكأن خزيهم قد بلغ الغاية من الظهور بحيث لا يخفى على أحد[٦٨]، فكل من تتأتى له الرؤية له مدخل في هذا الخطاب. ويتفق مع تلك الغاية **التهويل**، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة:٣]، فتوجيه الخطاب إلى غير معين في هذه الآية؛ هو أحد آليات التهويل فيها[٦٩]، مما يشير إلى التعالق بين التعميم والتهويل.

ويجري على ذلك الاستفهام في قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ * عَلَى الْأَرَائِكِ يَنظُرُونَ * هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين:٣٤-٣٦]، فالخطاب "بهذا الاستفهام موجه إلى غير معين، بل إلى كل من يسمع ذلك النداء يوم القيامة"[٧٠]. والضابط لمثل هذه التوجيهات

الخطابية من حيث التعميم والتعيين هو السياق، فقيل "وأما السياق والقرائن الدالة على مراد المتكلم فهي المرشد لبيان المجملات وتعيين المحتملات"[٧١].

وتتأثر الأساليب الإنشائية بتوجيهات التعميم والتعيين، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١-٢٢]. فقد تباينت الآراء التفسيرية حول تعميم الخطاب، ليشمل المؤمنين والكفار، أو تخصيصه بمشركي مكة فقط. ويدفع القول بالتخصيص إلى إفادة التقييد، والتوضيح في قوله تعالى (الَّذِي خَلَقَكُمْ)، وذلك في مقابل جريان هذه الصفة عليه – سبحانه– للتبجيل والتعليل في حالة عموم الخطاب للمؤمنين[٧٢].

وما يجري على النداء والأمر في صدر الآية، يجري كذلك على النهي، ليؤشر على التواشج الدلالي بين تلك الأساليب، وكأنها تسير وفق سلسلة مترابطة الحلقات، وهو ما عبر عنه المفسرون بالتعلق المعنوي؛ باعتبار النهي مترتب على الأمر بالعبادة[٧٣]. ولعل في ذلك مسوغا لاتساع السياق لاجتماع المخاطبين – رغم تنوعهم– على المأمورية باعتبارها قدرا مشتركا بين عناصر الخطاب المتباينة[٧٤]، فـ"حاصلة تنشيط المخاطبين وحثهم على الانتهاء عما نهوا عنه هذا هو الذي يستدعيه عموم الخطاب في **النهي**، بجعل المنهي عنه القدر المشترك المنتظم لإنشاء الانتهاء كما هو المطلوب من الكفرة، والثبات عليه كما هو شأن المؤمنين حسبما مر مثله في **الأمر**، وأما صرف التقييد إلى نفس النهي فيستدعي تخصيص الخطاب

بالكفرة لا محالة"[٧٥]. وتابع أبو السعود تفسيره ملتمسا التفاوت البلاغي الناجم عن اختلاف التوجيه بين التعميم والتعيين، فذكر أن القول بالتعيين أو ما سماه بتقييد النهي بحيث – يقتصر على الكفار– يترتب عليه القول بـ"المبالغة في التوبيخ والتقريع، بناء على أن تعاطي القبائح من العالمين بقبحها أقبح؛ وذلك إنما يتصور في حق الكفرة"[٧٦]. ومن ثم، فدلالة الأساليب، والمبالغة في مقاصدها أو درجة تأثيرها كلها أمور قد تخضع للتوجيهات الخطابية من حيث التعميم والتعيين.

ومما يلج في هذا الإطار قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠] فهناك من ذهب إلى أن الخطاب في قوله تعالى **(وَلَوْ تَرَىٰ)** لغير معين، ليعم كل مخاطب، أي: لو ترى أيها السامع ما يحدث لهم، لرأيت أمرا فظيعا، فحذف جواب (لو) لتذهب نفس السامع كل مذهب في تخيل هول تلك الفظاعة؛ وحينئذ يكون الفعل التأثيري **الوعظ والإرشاد**. وهناك من ذهب إلى أن الخطاب للنبي[٧٧]، ليتحول الفعل الكلامي إلى إنجازي مفاده **تذكير النبي بنعم الله عليه**، ونصرته على أعدائه، وذلك في حالة وقوع هذا الأمر في الماضي. وقد تكون الغاية هي **تشويق النبي** لرؤية وعد الله تعالى له بتحقيق غلبته على الكفار واقتصاصه له وللمؤمنين، وذلك في حالة كون هذا الفعل لما يحدث بعد. ومن ثم، ترتبط القيمة التداولية، ليس فقط بتعيين المخاطبين، بل بمدى التعيين الزمني للصياغة اللغوية؛ فمتى كانت تلك الصياغة تجنح إلى التعميم خطابيا وزمنيا؛ اتسع نطاق الأثر التداولي، كما رأينا (وعظا، وتذكيرا، وتشويقا).

وهذا التباين التأويلي متبوع باختلاف حول مدى **تعيين** الكافرين في الآية، أو **تعميمهم**. فقيل المقصود وفاتهم عند قبض أرواحهم من قبل ملك الموت، مما يشي بعموم لفظ الكافرين. وقيل المراد قتل الملائكة لهم يوم بدر[٧٨]، بما يفيد نسبتهم إلى واقعة بعينها، ومن ثم تعيينهم. وفي حالة **التعيين** باعتبارهم قتلى يوم بدر، فما حدث لهم – وفقا للآية– هو أمر في الماضي؛ لذلك كان مقتضى الظاهر أن يقال: "ولو رأيت"، ولكنه أتى بالمضارع مكان الماضي لقصد استحضار تلك الحالة العجيبة، وهي حالة ضرب الوجوه والأدبار؛ ليخيل للسامع أنه يشاهد تلك الحالة. ويترتب على ذلك نحويا أن جملة (يَضْرِبُونَ وجُوهَهُمْ وأَدْبَارَهُمْ) في موضع الحال، أي يزيدهم الملائكة تعذيبا عند نزع أرواحهم في يوم بدر. وإذا كان المقصود **التعميم**، فالتعبير بالمضارع على مقتضى الظاهر، ويترتب عليه نحويا أن تكون جملة (يَضْرِبُونَ وجُوهَهُمْ وأَدْبَارَهُمْ) بدل اشتمال من جملة يتوفى[٧٩]، مما يظهر معه التداخل المعرفي بين النحو والبلاغة بحيث يتخذ أشكالا متباينة تختلف باختلاف التوجيهات التفسيرية.

ووفقا لتلك التوجيهات، فإن مراعاة أحوال المخاطب تشكل جزءا لا يستهان به في صياغة المتكلم لخطابه الذي يفترض أن يثير خيال المتلقي، بحيث يجعله يعايش الحدث الذي يقرأه، أو يستمع إليه. ولعل ذلك من أهم المعايير البلاغية والتداولية لنجاح الخطاب. وهو ما نراه في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧] فالمخاطب وهو الرسول – صلى الله عليه وسلم– غير حاضر وقت حدوث تلك الواقعة، فيكون التقدير "لو حضرت لرأيت

ذلك... وهذا من باب الإخبار بتقدير حضور المخاطب"[٨٠]. ومن ثم يكون لمثل هذه السياقات غرضان أساسيان، يتوصل بالأول إلى الآخر، وأولهما استمالة المتلقي، وإثارة انتباهه؛ لمتابعة باقي أجزاء القَصّ وهو ما يمكن توصيفه تداوليا بالفعل الإنجازي، والآخر هو الوعظ والإرشاد والاعتبار مما جاء فيه، وهو ما يطلق عليه الفعل التأثيري. ولعل مثل هذه السياقات تفسر ضرورة ربط التحليل البلاغي بالمقاصد، بحيث يوضع المتلقي في بؤرة الاهتمام البلاغي على المستوى التداولي[٨١]، وذلك في ضوء أن تداولية النص تعني دراسته في إطار نسقه التواصلي، وما يصاحبه من ممارسات التلقي التي تتدخل في بناء معنى النص، وملء فجواته.

ويترتب على القول بالتعيين أو بالتعميم – في آية الأنفال– التوجيه التداولي لفعل الأمر **(ذوقوا)**، وقد تصاحب هذا الفعل – في النص القرآني– مع عبارة **(عَذَابَ الْحَرِيقِ)**، وهو ما نراه في قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ [آل عمران:١٨١]، وقوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ * يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ * وَلَهُم مَّقَامِعُ مِنْ حَدِيدٍ * كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الحج:١٩–٢٢]، **وذق** – في مثل هذه المواضع– تأتي في القرآن غالبا على سبيل الاستعارة، وهي "كلمة تقال لمن أيس من العفو، أي ذق ما أنت فيه فلست بمتخلص منه، والمؤذن بأن ما هم فيه من العذاب والهوان يعقبه ما هو أشد منه وأدهى. والقول **للتشفي** المنبئ عن كمال الغيظ والغضب"[٨٢]. وهذا يؤكد تجاوز الأمر للبنية الإنشائية الطلبية إلى كونه بنية توليدية كغيره

من أفعال الكلام التي لا تلتزم غالبا بأصل المعنى، فتحاول إنتاج ما لم تعهده اللغة[٨٣].

ومن ثم، ففي حالة **تعيين الكفار** يكون الغرض الإنجازي لفعل الأمر هو **التشفي**، وقيل **التوبيخ** باعتبار ما أحرقوا به حالة الضرب؛ لأنه أمر قد وقع. وفي حالة **عدم التعيين** يكون غرضه **الإنذار**؛ لأنه أمر لما يقع بعد، وكأنه بشارة لهم بعذاب يوم القيامة[٨٤]. ولا يبدو ثمة تعارض في مطلق الجمع بين التشفي والإنذار، إذا تباين حال المخاطب المعْنِي بتلك الأغراض، بحيث تكون الغاية إنذار الكفار من عاقبة الكفر التي لحقت بمن سبقوهم ممن أهينوا بعذابهم حرقا، والتشفي منهم. وهذا يبرز القيمة الإخبارية لسرد أحوال الكافرين؛ التي تتسع لتشمل طمأنة المؤمنين بأن الله – تعالى– سوف يقتص لهم ممن آذوهم، وذلك على سبيل التعريض. ومن ثم، فكل ما يخص الكفار من عذاب يتضمن إهانتهم والتشفي منهم، وإنذار غيرهم، وتسلية نفوس المؤمنين من ظلم أعدائهم؛ ليتحقق ثباتهم على طريق الحق. وهكذا فالآية تتسع لتشمل التوجيهين (التعييني والتعميمي) بناء على أن الكفار – وإن تباينت صورهم وأزمانهم– فإنهم يجتمعون على الذنب والعقاب، مما جعل الغايات الخطابية المعنية بالتعميم والتعيين تشملهم تشفيا لمن سبقوا، وإنذارا لمن لحقوا بهم.

وقد تبع ذلك، الاختلاف في تعيين **الوجوه والأدبار** في الآية أو تخصيصهما، فثمة من ذهب إلى أن المقصود **التخصيص** بهما؛ لأن الخزي والنكال في ضربهما أشد، فيكون المعنى أقرب إلى حقيقة الوجوه والأدبار. ويحتمل الكلام دلالة **التعميم** لكونه أقوى ألما، ويحسن حينئذ توجيه المعنى على الكناية عما أقبل من الإنسان وأدبر[٨٥]. وحصيلة هذا الاختلاف واحدة

وهـي شـدة الضـرب، وإيلامـه، فـلا يترتـب علـى المغـايرة بـين التخصـيص والتعميم – هنـا– تبـاين فـي المقاصـد البلاغيـة. ومما سبق يتضـح أن ثمـة مقاصد عامة يمكن في إطارها قراءة تلك التباينات التأويلية، وقبولها.

وقريب من تلك المقامات نجده في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد:٢٧–٢٨] فقد سوغ المفسرون رأيين وهما: أن الضرب يقع عند سوقهم إلى النار يوم القيامة، فيكون المقصود بالملائكة **ملائكة العذاب**، أو هي **ملائكة النصر** تضرب وجوه المنافقين وأدبارهم نصرة للرسول. وعلى الحال الأولى يكون المقصود الإنجازي **تهديدهم**، **ووعيدهم** بهذه الميتة الفظيعة، وكأنهم سيعاقبون فيما حرصوا حمايته، ونعني بذلك حماية الكافر (لوجهه ودبره)[٨٦]، و"يوم الوفاة لا نصرة له ولا مفر، فوجهه وصدره مضروب مطعون، فكيف يحترز عن الأذى ويختار العذاب الأكبر"[٨٧]. وأما في حالة كونهم ملائكة النصر، فالغرض الإنجازي يدور في إطار **إهانتهم**، **وتحقيرهم**، وذلك على اعتبار نسبتهم إلى واقعة بعينها تحقق فيها نصر المؤمنين على الكفار.

والتعالق بين التوجيهات البلاغية والقيم التداولية لمثل هذه الآيات يشير إلى تماسكها النصي، وصياغتها اللغوية التي تنفتح على كثير من الدلالات المتوافقة، والتي تنسجم مع العناصر السياقية سواء أكانت لغوية أم مقامية. وما كان في أسلوب الأمر، ينطبق على أسلوب **النهي**، فقد يتباين المقصود الخطابي للنهي لكل من المعين وغير المعين، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾

[إبراهيم:٤٢]. وفي مثل هذا الأسلوب يكون المقصود هو ضد المنهي عنه، ففي الآية كناية بمرتبتين تحققت من خلال أسلوب النهي، الأولى كناية عن عدم غفلة المولى – عز وجل– عن عقاب الظالمين، والأخرى مترتبة عن لازم عدم الغفلة، وهي مؤاخذة الظالمين، وهو ما يصنف تداوليا بالاستلزام الحواري الذي بمقتضاه تحول الفعل الإنجازي من مستوى الإخبار عن عدم الغفلة، إلى مستوى التوجيه أو وعيد الظالمين. فالنهي عن الظن في قوله تعالى **(ولا تحسبن)** غالبا ما يتعلق بعقاب الكافرين، ويتسع فيه الخطاب ليشمل النبي – صلى الله عليه وسلم– تعليما له، ومن ثم أمته، أو أنه يجري على طريقة العرب في عدم إرادة مخاطب معين[٨٨]. وبعض السياقات المرتبطة بتلك الصيغة قد ترجح مخاطبا بعينه، وهو النبي – صلى الله عليه وسلم– كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ [إبراهيم:٤٧]، ومن ثم لا تلتزم مثل هذه الصيغ بقيم تداولية ثابتة، بل تتغاير بتغاير السياقات.

ويتجلى في بعض التراكيب اللغوية تباين دلالة **النهي** باعتبار الاختلاف في توجيه المخاطب، كما في عبارة **(لا تَكُ فِي مِرْيَةٍ)** التي تنهى عن الشك، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَؤُلَاءِ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُم مِّن قَبْلُ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ [هود:١٠٩]، فالخطاب –هنا– قد يقصد به التعميم، فيكون موجها لكل سامع سواء أكان ممن يظن به الشك أم لا. ويجوز أن يكون الخطاب موجها للنبي – صلى الله عليه وسلم– ويكون الغرض التداولي من النهي مجرد **تحقيق الخبر**، جريا مجرى كلام العرب في مثل: لا شك، ولا محالة. ويجوز كذلك أن يكون الغرض الإنجازي

هو **تثبيت النبي** على ما يلقاه من قومه، أي لا تشك في أن ما لحق بك من تكذيب قومك قد لقيه الرسل من قبلك[٨٩]. ومن ثم تتباين أغراض الأسلوب الإنشائي باختلاف دلالات التعيين والتعميم، فتارة لا يتعدى دوره تحقيق غاية إخبارية، وتارة تتجاذبه قيم تداولية خاصة كتلك التي تتعلق بتثبيت الرسول – صلى الله عليه وسلم– ومؤازرته بحيث لا يتملكه شك في عقيدته. ورغم هذه التباينات، فإنها قابلة للتوافق متى أتاح السياق ذلك.

وشبيه بما سبق قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُن فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَائِهِ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [السجدة:٢٣]، فالخطاب يجوز أن يكون للنبي – صلى الله عليه وسلم– فالنهي مستعمل في **مجازه**، وكأنه طلب بالدوام على انتفاء الشك، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء:١٣٦] فالأمر بالإيمان لا يتعارض مع كونهم مؤمنين في ضوء تلك الغاية التداولية، وهي طلب الدوام على الفعل، واستمراريته.

ويجوز أن يكون الخطاب لغير معين، وهو موجه إلى الذين امتروا في أن القرآن أنزل من عند الله، ومن ثم فالنهي مستعمل في **حقيقته** من طلب الكف عن المرية في إنزال القرآن[٩٠]. ولهذا التباين توجيه آخر يندرج تحت ما يعرف بالكناية التعريضية، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ إِنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود:١٧]، فالنهي هنا مستعمل في معنى الكناية التعريضية بالكافرين بالقرآن؛ لأن النبي – صلى الله عليه وسلم– غير مظنة للتلبس بالشك في صحة ما أنزل عليه[٩١]، وكأنه في ظاهره خطاب معين للنبي، وفي باطنه تعميم يتضمن التعريض بالكافرين، ومن

يلحق بهم. وهو ما رأيناه في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة:١٤٥]. ومن ثم، فالنهي في تلك الآية قد يكون حقيقيا، وقد يكون مجازيا بذاته، وقد يكون وسيطا لدلالات ضمنية.

ويلحق بالمرية **(التماري)** في قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ﴾ [النجم:٥٥]، مع التحول الأسلوبي من النهي إلى الاستفهام، فقيل إن الخطاب للنبي، والاستفهام تذكير له بهذه النعم. وعليه يكون **(تَتَمَارَىٰ)** مطاوع ماراه، ليكون المعنى: فبأي آلاء ربك يشككونك، فالكلام مسوق **لتأييس الكفار** من فعل ذلك، أو المراد منه أمته – صلى الله عليه وسلم– على سبيل التعريض. وإذا كان الخطاب موجه إلى كل أحد مما يصلح بالخطاب، كان **(تَتَمَارَىٰ)** مستعملا في **المبالغة** في حصول الفعل[٩٢]، وكأنه استفهام استنكاري لمن يصدر منه الشك في آلاء الله التي يشهدها، وينعم بها.

وهذا يشير إلى أن التوجيه التداولي للفعل **(تَتَمَارَىٰ)** يتأثر بشكل أو بآخر بمدى تعيين المخاطب بالاستفهام، مما يؤكد التداخل المعرفي بين مفردات السياق الواحد لغة ودلالة. وتحول الخطاب إلى كل أحد وفقا للتوجيه السابق؛ يدخله التخصيص من خلال فعل (التماري) أي إلى كل أحد يشك في نعم الله. وكأن الخطاب رغم تعميمه في هذه الحالة، فإنه قد خصص بنفر يمارسون فعلا محددا، فكان الاستفهام لهم على سبيل الاستنكار. وقد يكون الخطاب أكثر تعميما، إذا كان المقصود في الآية "خطاب الإنسان، لما عدد عليه مما فعل الله به. مما يدل على وحدانيته. كان المعنى أيها الإنسان بأي نعم ربك التي تدلك على أنه واحد تتشكك؛ لأن المرء به الشك"[٩٣]، مما يدل على أنه خطاب عام، بل وشائع في عمومه؛ لأنه يتعلق بغريزة الشك

لدى الإنسان وفق هذا التوجيه. وهو ما يبرز مرونة نطاقات التداول المتعلقة بخطابات التعيين والتعميم بحيث تقبل الاتساع والتضييق.

وإذا جاء تركيب (أَلَـمْ تَـرَ) وما على شاكلته دون أن يتعدى فعل الرؤية فيه إلى شيء لم يكن السامع قد رآه؛ كان المقصود من الكلام **التحريض** على علم ذلك الشيء، وكان الخطاب فيه موجها غالبا إلى **غير معين**، أو يكون المخاطب متخيلا ويتبع ذلك أن يكون الاستفهام مستخدما في معناه المجازي أو الكنائي، فتكون دلالته غالبا مستعملة في التعجب أو التقرير، أو الإنكار[٩٤]، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة:٢٤٣]، وجملة الحال (وَهُمْ أُلُوفٌ) هي محل التعجب، أو الإنكار، وفيها تأويلات؛ أشهرها أنهم ألوف في العدد، أو مؤتلفة قلوبهم، وقيل المراد كون كل واحد منهم آلفا لحياته، محبا لدنياه، حريصا عليها، وقد أماتهم الله ليعلموا أن حرصهم على حياتهم لم يعصمهم من الموت[٩٥]. وكأن الخطاب في هذه الحالة لغير معين يراد به إنكار من يسير على نهج هؤلاء الجبناء.

وتتسع الآية لتكون خطابا للنبي – صلى الله عليه وسلم– وأتباعه، على اعتبار أنه لم يكن يعلم بهذا الخبر، إذ قيل إن هذه الآية تختص ببني إسرائيل الذين خالفوا أمر رسولهم بالقتال، ففروا من الجهاد وهم كُثر، فلحقهم الموت، ومن كان هذا حاله لا يفر هلعا أو خوفا، فقالوا في الجيوش كثيرة العدد "لا تغلب من قلة"[٩٦]؛ مما يبعد دلالة الاستفهام على الإنكار، لتدخل في إطار التقرير، أو التعجب من حالهم، وحال من يقلدهم على سبيل التعريض،

والتحريض على القتال. ومن ثم فتعيين المخاطب، أو تعميمه هو المحرك الدلالي لأفعال الكلام، وما يترتب عليها من أغراض تداولية.

وعلى غرار الآية السابقة يأتي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَن يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [الحج:١٨]، فالخطاب قد يكون لغير معين، فيكون الغرض المجازي للاستفهام هو **الإنكار**، وفي حالة كونه موجها للنبي – صلى الله عليه وسلم– فالاستفهام للتقرير[٩٧].

وهنا تجدر الإشارة إلى تميز خطاب النبي – وبخاصة ما يتعلق بالأساليب الإنشائية– بقدرته على الجمع بين التعيين والتعميم؛ نظرا لكونه – صلى الله عليه وسلم– قدوة حسنة لأمته، وهذا ما نراه في مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى:٩-١١] فمقتضى خطاب النبي – صلى الله عليه وسلم– بأفعال الأمر في مثل هذه السياقات، أن تكون خاصة به، كما أن أصلها الوجوب، وأما مخاطبة أمته بذلك، فتأتي من منطلق مساواة الأمة لنبيها فيما فُرض عليه، ما لم يتبين خصوصيته للرسول[٩٨]. وقد يتبين العكس من خلال القرائن السياقية، ليكون الخطاب في ظاهره معنيا بالرسول، بينما مقصوده لغيره، ويجري على ذلك النهي في قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء:٢٢]، فالخطاب هنا للرسول– صلى الله عليه وسلم– والمقصود به أمته، وكان ذلك "على حد قوله (إياك أعني واسمعي يا جاره) أو المراد به العموم على حد قوله: ﴿**ولو ترى إذ وقفوا على النار**﴾، وهو معنى ما قيل إن الخطاب للإنسان؛ لأن ما بعده

ليس مما يتصف به نبيه وحبيبه – صلى الله عليه وسلم – ولو على طريق الفرض والتقرير"[٩٩]. ويفهم من ذلك أن التعريض – هنا– هو الوسيلة التداولية التي بمقتضاها انتقل المقصود الخطابي من مستوى تداولي إلى مستوى أرحب ليشمل خطاب الإنسان بوجع عام.

ومن ثم، فإن لذلك النوع من الخطاب القرآني خصوصية تداولية تخضع في تعيينها أو تعميمها لمعيار اللياقة أو ما يعرف تداوليا بالمناسبة أو الملاءمة التي بمقتضاها توجه دلالة النص بما يليق بأطراف الاتصال. ولعل مثل هذه التوجيهات الخطابية تعتمد كذلك على ما يعرف بالاستلزام العرفي الذي لا يقتصر في مثل هذه السياقات على "ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات، وتغيرت التراكيب"[١٠٠]، بل يتعدى ذلك إلى ما يمكن تسميته بالالتزام العرفي الشرعي، وهو ما تعارف عليه المنتمون إلى شريعة بعينها.

ويتحقق ذلك في توجيه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات:١٤٧]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة:١٧٥]، فيبدو **الشك** الذي يرجع إلى الرائي، و**التعجب** الذي يختص بالمخاطبين؛ لأن حقيقة الشك والتعجب لا تقع في حق الله تعالى[١٠١]، ولقد اشتق المفسرون والأصوليون من ذلك التعجب مصطلحا آخر يليق بهذا المقام، وهو (التعجيب)، ونعني به حمل المخاطب على التعجب؛ لأن فعل التعجب مصروف له[١٠٢]. وتجدر الإشارة إلى أن التعجيب في هذه الآية بُني على "تنزيل غير الواقع منزلة الواقع؛ لشدة استحضار السامع إياه... وهذا من

طرق جعل المحقق الحصول في المستقبل بمنزلة الحاصل، ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، وتنزيل المتخيل منزلة المشاهد"[١٠٣].

وهكذا تتعلق الدلالة بما يلائمها من عناصر الاتصال، ولعل الوقوف على توجيه المقاصد بما يتناسب مع هذه العناصر هو محور التداولية التي ينصب تركيزها "على العلاقات الترابطية بين أجزاء الخطاب، والأدوات اللسانية المحققة له"[١٠٤]، بما يعني اختصاصها "بتحليل ما يعنيه الناس بأقوالهم أكثر من ارتباطها بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة"[١٠٥]. وفي إجماع "العقلاء على أن العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم علم ضروري"[١٠٦]؛ دليل على أهمية الإحاطة بمفردات الخطاب، وبخاصة في تفاعلاتها السياقية؛ لتُعيَّن الغايات التواصلية للمرسل والمستقبل على الوجه الذي يسهم في توجيه هذه الغايات، والوقوف على مراميها التداولية؛ لتحقيق التواصل الفعال.

ويجري على ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَالُهَا﴾ [محمد: ١٠] فالاستفهام في تركيب (أَفَلَمْ يَسِيرُوا) عادة ما يكون الغرض منه إما **الإنكار** إذا كانوا قد ساروا بالفعل، وإما **التقرير، أو الحث على الاعتبار** إذا لم يكونوا من المسافرين[١٠٧]. واختلفوا في تعيين الكفار في الآية، فهناك من ذهب إلى أن المقصود هم الكافرون بمحمد، والمعنى: "ولكفاركم أمثال عاقبة من قبلهم من الدمار وهذا **تصريح** بما وقع به التعريض **للتأكيد بالتعميم ثم الخصوص**"[١٠٨]. وقيل المراد بالكافرين المتقدمون بطريق وضع الظاهر موضع المضمر، وكأن الله – تعالى– قد عاقبهم في الدنيا وينتظرهم عذاب

أشد في الآخرة[١٠٩]، مما يدل على امتداد سلسال الكفر بتنوع الرسالات، وما يلحقه من جزاء دنيوي وأخروي، وهذا ما يحققه التوجيهان التعييني والتعميمي. وما يتأثر – هنا– هو مدى التصريح والتضمين، فلكل بلاغته، فالتصريح بالوعيد في حالة التعيين يدل على مزيد من الترهيب، وفيه تتضح الغاية جلية من الإخبار بأحوال الأمم السابقة، بما يفيد أن الاختلاف ليس في القيمة البلاغية العامة، بقدر ما يقع في درجات المعنى التي تتفاوت من سياق لآخر.

ووفقا لذلك قد تتسع بعض السياقات للجمع بين التعيين والتعميم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ * وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [فصلت:٢٢-٢٣]. فقد يكون الخطاب عاما ليشمل جميع المشركين الأحياء في الدنيا، وقد يكون للمشركين في يوم القيامة. ووفقا لبعض الآراء الأخرى التي استندت إلى ما ورد عن عبد الله بن مسعود: "كنت مستترا بأستار الكعبة فجاء ثلاثة نفر... قليل فقه قلوبهم، كثير شحم بطونهم، فتكلموا بكلام لم أفهمه، فقال أحدهم: أترون الله يسمع ما نقول، فقال الآخر: يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا، وقال الآخر: إن كان يسمع إذا جهرنا فهو يسمع إذا أخفينا، قال عبد الله: فذكرت ذلك للنبي – صلى الله عليه وسلم– فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَصْبَحْتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾. وهذا بظاهره يقتضي أن المخاطب به

نفر معين في قضية خاصة مع الصلاحية لشمول من عسى أن يكون صدر منهم مثل هذا العمل للتساوي في التفكير"[١١٠].

وينتهي بنا القول إلى أن التعيين والتعميم من الظواهر اللغوية التي حظيت سياقاتها – ولاسيما الإنشائية– بتنوع التوجيهات البلاغية، الذي رافقه تحول القيمة التداولية للأفعال الكلامية، كأن تتحول من مستوى الإخباريات التي يكون الغرض الإنجازي فيها مجرد وصف المتكلم لواقعة معينة، إلى المستوى التوجيهي الذي يتميز غرضه الإنجازي بمحاولة المتكلم توجيه المخاطب إلى أداء فعل معين. وهذا ما رأيناه في كثير من المواضع التي شهدت تحول القيمة التداولية من مستوى التقرير إلى التعجب، والشك، والاعتبار، والإنكار، والتوبيخ، والتحريض، والتشفي، والإنذار، وغير ذلك من الغايات التواصلية التي تُحَدَّد وفقا للسياق.

النتائج

١- تضافرت الرؤيتان: البلاغية، والتداولية في عنايتهما بالمقاصد الأسلوبية، وما تحمله من مؤثرات التلقي، في إطار هو أقرب للتكامل المعرفي في تحليل الخطاب.

٢- يعد مبحث التعميم والتعيين قاسما مشتركا بين المسائل النحوية، والأصولية، والبلاغية العربية في ثوبها التداولي، وبخاصة ما يتعلق بأفعال الكلام، وخطاب المشافهة، ومدى صلاحيته للتعميم.

٣- تتسم سياقات التعميم والتعيين بتنوع القرائن التي تكسبهما القدرة على تناوب القيم البلاغية والتداولية؛ فالخطاب رغم تعميمه قد يدخله التخصيص من خلال بعض عناصره السياقية. والدلالة المستفادة من خطاب التعيين – غالبا- ما يراد لها التعميم في الأحداث المماثلة، فقد يكون الخطاب لغير معين، بينما يقصد به معين من خلال بعض التقنيات التداولية. ويظل لكل من التعميم والتعيين مواقعه التي تُؤدَّى فيها أدوار وغايات تتباين باختلاف المقاصد السياقية المتعددة.

٤- **التعريض** تقنية بلاغية تداولية، وهو أحد النكات الأساسية لتلك السياقات التي تنفتح على دلالتي التعميم والتعيين، فكان له أثر واضح في تحقيق ازدواجية الدلالة، وتحول المسارات الخطابية والعدول بها عن الظاهر، وما يترتب عليها من توجيهات بلاغية، وقيم تداولية.

٥- تتميز أفعال الكلام في سياقات التعميم والتعيين بفاعليتها التواصلية، ووظيفتها التأثيرية التي تدور في فلك الترغيب والترهيب، وحث المتلقي على الاعتبار من أحوال الأمم السابقة. ولعل هذا تؤكده السياقات اللغوية لسرد مثالب الكفار، فغالبا ما تكون موضع اختلاف من حيث التعيين والتعميم.

الهوامش

١ صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٢، ص٢١.

٢ وتجدر الإشارة إلى أن تلك الشبهات قد امتدت إلى الحديث الشريف، فقد استدل معظم الملحدين بالتعميم الظاهر للفظ الناس في قوله صلى الله عليه وسلم:(أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله) صحيح مسلم, كتاب الإيمان, ص ٥٣. ليرمي الإسلام بفرية الانتشار بالسيف، وهذا يعود إلى الجهل بطبيعة التعميم والتعيين الخاص بهذا اللفظ، فالناس – في الإسلام– ثلاثة أنواع مسلمون، ومشركون، ومنافقون، فلا يستقيم أن يشملهم القتال. ولفظ الناس عام قد يأتي عاما يفيد به العموم، كما في قوله تعالى:﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾[الأعراف:١٥٨] و(جميعا) تؤكد ذلك العموم، وقد يراد به التعيين، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ ﴾ [الحج:٢٧]. وإذا أضفنا إلى ذلك سياق الحديث، وتعلقه بمشركي مكة، وهم في حالة عداء دائم مع الرسول والمسلمين، فإن الدلالة تتجه إلى تعيين (الناس) بحيث يكون المقصود الكفار المعتدين، أو الذين يصدون عن دعوة الإسلام، فيعرض عليهم الإسلام، أو الجزية، فإن رفضوا، يقاتلوا. ومن ثم، يفهم من ذلك أن الكافر لا يقاتل لمجرد كفره، كما يدعي بعض أعداء الإسلام.

٣ قطب مصطفى سانو، معجم مصطلحات أصول الفقه، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٣٨.

٤ انظر: الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، ط٢، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ١٩٩٢م، جـ ٣، ص ٥، ومحمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق/ د.علي دحروج، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦، جـ٢، ص١٢٣٤، والسمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، تحقيق/ محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٦ م، جـ٣، ص١٢٦، أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٨م، ص٦٠٠.

٥ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة د. جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢٠٠٢،١م ص٣٦٤.

٦ د. مسعود بحراوي: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٨٩.

٧ عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، القاهرة، مكتبة الآداب، ط٣، ٢٠٠٢م، ص ص٧٠-٧١.

٨ الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤، جـ٢٢، ص ص١٤٧-١٤٨.

٩ فخر الدين الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨١م، جـ ٢٥، ص٢٤٥.

١٠ قطب مصطفى سانو، معجم مصطلحات أصول الفقه، ص383.

١١ بدر الدين محمد بن جماعة، غرر التبيان في من لم يسم في القرآن، تحقيق عبد الجواد خلف، دار ابن قتيبة، دمشق، بيروت، د.ت، ص١٥٩.

١٢ شهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، د. ت، جـ٨، ص١١٨.

١٣ انظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ص ١٥-٢١.

١٤ الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، د. ت، جـ٢٧، ص٨٨.

١٥ انظر: البنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧، جـ٢، ص٥٠٧.

١٦ التحرير والتنوير، جـ ٢٧، ص١٩٩.

١٧ الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، جـ٣، ص ص٨-٩.

١٨ انظر: الماوردي، النكت والعيون، مراجعة وتعليق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ومؤسسة الكتب الثقافية، د. ت. جـ٥، ص٨٠، والجوزي، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٤م، جـ ٧، ص ص١٠٤-١٠٥.

١٩ ابن عاشور، جـ٢٣، ص٢١٨.

٢٠ السابق، جـ ٢٩، ص١٧.

٢١ ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، جـ ١٩، ص٢٢٩، والألوسي، روح المعاني، جـ ٢٩، ص٦.

٢٢ الشهاب، جـ٥، ص٣٧٤.

٢٣ اللباب، جـ١٢، ص١٧٣ .

٢٤ السابق، جـ١٢، ص١٧٢.

٢٥ ابن عاشور، جـ١٤، ص ص٣٠٤-٣٠٥.

٢٦ صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص ٩٤.

٢٧ الشافعي، الرسالة، تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر، مكتبة الصفا، القاهرة، طـ١، ٢٠١٤م، ص ص١٤٤-١٤٥.

٢٨ السابق، ص١٥١.

٢٩ الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، جـ٣، ص٥.

٣٠ انظر: عيد بلبع، نشأة البلاغة العربية: قراءة أخرى، مجلة فصول، المجلد (٤/٢٦)، العدد (١٠٤)، صيف- خريف ٢٠١٨، ص١٥٨.

٣١ د. مسعود بحراوي: التداولية عند العلماء ، ص ص١٣٠-١٣١ .

٣٢ الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، جـ٣، ص٨.

٣٣ التحرير والتنوير، جـ١، ص٣٢٦.

٣٤ أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص٦٠١.

٣٥ د. ماهر أحمد محمد، تخصيص العام وأثر ذلك في استنباط الأحكام، ٢٠٠٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ص٨٢-٨٣.

٣٦ ابن عادل، اللباب،جـ ٨، ص ٤٠٦، وابن عاشور، جـ ٨، ص٤٠.
٣٧ اوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قينيني، إفريقيا الشرق، ١٩٩١، ص١٢٣.
٣٨ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، جـ٢، ص٣٢٠.
٣٩ ابن عاشور، جـ ٧، ص١٥٤.
٤٠ السابق، جـ ١١، ص٢٧.
٤١ السابق، جـ ٣٠، ص٤٠٣.
٤٢ السابق، جـ ١١، ص١٤٥.
٤٣ الشهاب، جـ ٨، ص٣٧١.
٤٤ اللباب، جـ٢٠، ص١٢٣.
٤٥ أبو حيان، البحر المحيط، جـ ٨، ص ص٤١١-٤١٢.
٤٦ ابن عاشور، جـ ٣٠، ص٦٥.
٤٧ السابق، جـ٣٠، ص٦١.
٤٨ د. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص٨٢.
٤٩ حاشية الشهاب، جـ ٤، ص١٣.
٥٠ أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص٦٠٢.
٥١ ابن عاشور، جـ ٧، ص١٢٩.
٥٢ السابق، جـ ٢٩، ص٧٦.
٥٣ تفسير الرازي، جـ ٣٠، ص ص٨٦-٨٧.
٥٤ أبو حيان، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، جـ٨، ص٣٠٥.
٥٥ ابن عاشور، جـ ٢٩، ص٧٨.
٥٦ ابن عاشور، جـ١١، ص ٣٨.
٥٧ السابق، جـ٢٤، ص ٥٨.

٥٨ ابـن جنـي، أبـو الفـتح عثمـان: الخصـائص، تحقيـق محمـد علـي النجـار، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٥، ٢٠١٠ م، جـ٢، ص٤٦٢.

٥٩ د. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص٨١.

٦٠ السكاكي، مفتـاح العلـوم، ط٢، مصـر، مطبعـة مصـطفى البـابي الحلبـي، ١٩٩٠م، ص١٧١.

٦١ د. مسعود بحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص١١.

٦٢ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٨٩.

٦٣ السابق، ص ص١٠٠-١٠١.

٦٤ ابن عاشور، جـ ١٤، ص٣٠٤.

٦٥ السابق، جـ ٢٣، ص٢١١.

٦٦ القزويني، الخطيب: الإيضـاح فـي علـوم البلاغـة، دار الكتـب العلميـة، بيـروت،ط١ ،٢٠٠٣م، ص٤٢.

٦٧ عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، ص٧١.

٦٨ ابن عاشور، جـ ٢١، ص٢٢١.

٦٩ السابق، جـ ٣٠، ص٥١٢.

٧٠ السابق، جـ ٣٠، ص٢١٦.

٧١ أبو البقاء الكفوي، ص٦٠١.

٧٢ حاشية الشهاب، جـ٢، ص٨.

٧٣ الشهاب، جـ٢، ص٢٢.

٧٤ ابن عاشور، جـ١، ص٣٢٦.

٧٥ أبـو السـعود العمـادي، إرشـاد العقـل السـليم إلـى مزايـا الكتـاب الكـريم، تحقيـق عبـد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٩٧١م ، جـ١، ص١٠٩.

٧٦ السابق، ص١١٠.

٧٧ انظر: الطبرسي، مجمع البيان، جـ ٤، ص٣٥٤.

٧٨ انظر: الماوردي، جـ ٢، ص٣٢٦.

٧٩ ابن عاشور، جـ ١٠،، ص٤٠.

٨٠ عبد السلام، عز الدين: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، د. ت.، ص٢١٢.

٨١ عيد بلبع، البلاغة الجديدة وسؤال المنهج، مجلة فصول، المجلد (١/٢٦)، العدد (١٠١)، خريف ٢٠١٧، ص٢١٢.

٨٢ الألوسي، روح المعاني، جـ ٤، ص١٤٢.

٨٣ محمد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، لونجمان، مصر، ط٢، ٢٠٠٧، ص٢٩٣.

٨٤ انظر: ابن عاشور، جـ ١٠، ص ص٣٩-٤٠ .

٨٥ انظر: أبو حيان، البحر المحيط، جـ ٤، ص ٥٠٢، والألوسي، روح المعاني، جـ ١٠، ص ١٧، وحاشية الشهاب، جـ ٤، ص٢٨٣.

٨٦ انظر: أبو حيان، جـ٢، ص٨٣، والألوسي، جـ ٢٦، ص٧٦، وابن عاشور، جـ ٢٦، ص ص١١٨-١١٩.

٨٧ انظر: الرازي، جـ٢٨، ص٦٨.

٨٨ ابن عاشور، جـ ٤، ص١٦٥.

٨٩ السابق، جـ ١٢، ص١٦٧.

٩٠ السابق، جـ ٢١، ص ص٢٣٥-٢٣٦.

٩١ السابق، جـ ١٢، ص ٣٠.

٩٢ السابق، جـ ٢٧، ص ص ١٥٦-١٥٧.

٩٣ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، جـ ٥، ص٧٨.

٩٤ ابن عاشور، جـ ٢، ص ص٤٧٦-٤٧٧.

٩٥ انظر: تفسير الرازي، جـ ٦، ص ١٧٦، والماوردي، النكت والعيون، جـ ١، ص ٣١٢، والجوزي، زاد المسير، جـ١، ص٢٨٨، وابن عادل، اللباب، جـ٤، ص ص٢٤٧-٢٤٨.

٩٦ ابن عاشور، جـ ٢، ص ص٤٧٧-٤٧٨.

٩٧ السابق، جـ ١٧، ص٢٢٦.

٩٨ انظر: السمر قندي، حاشية تفسير بحر العلوم، تحقيق وتعليق/ الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور زكريا عبد المجيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، جـ٣، ص٤٨٧.

٩٩ حاشية الشهاب، جـ ٦، ص٢١.

١٠٠ د. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص٣٣.

١٠١ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ص٣٨٤-٣٨٥.

١٠٢ انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، جـ٢، ص ،٣١٩، وابن عاشور ، جـ ٢، ص١٢٥.

١٠٣ ابن عاشور، جـ ٢، ص١٢٥.

١٠٤ صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، دمشق، ٢٠٠٨، الإصدار الأول، ص ص٤٧-٤٨.

١٠٥ جورج يول، التداولية، ترجمة الدكتور قصي العتابي، الدار العربية للعلوم، الرباط، ط١، ٢٠١٠م، ص١٩.

١٠٦ عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه/ محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م، ص٥٣٠.

١٠٧ الألوسي، روح المعاني، جـ١٧، ص١٦٧.

١٠٨ ابن عاشور، جـ ٢٦، ص٨٨.

١٠٩ الألوسي، روح المعاني، جـ٢٦، ص٤٥.

١١٠ ابن عاشور، جـ ٢٤، ص٢٧٠.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المصادر

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ثانيًا- المراجع

١- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، د. ت.

٢- الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة د. جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٣- أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.

٤- البنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٥- ابن جماعة، غرر التبيان في من لم يسم في القرآن، تحقيق عبد الجواد خلف، دار ابن قتيبة، دمشق، بيروت، د.ت.

٦- جورج يول، التداولية، التداولية، ترجمة الدكتور قصي العتابي، الدار العربية للعلوم، الرباط، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

٧- الجوزي، أبو الفرج جمال الدين، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٤م.

٨- أبو حيان، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٩- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
١٠- الزركشي, البحر المحيط في أصول الفقه، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، ١٩٩٢م.
١١- أبو السعود العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٩٧١م.
١٢- السكاكي، أبو يعقوب، مفتاح العلوم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.
١٣- السمر قندي، حاشية تفسير بحر العلوم، تحقيق وتعليق/ الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور زكريا عبد المجيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
١٤- السمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم، تحقيق/ محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
١٥- الشافعي، الرسالة، تحقيق وشرح/ أحمد محمد شاكر، مكتبة الصفا، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
١٦- شهاب الدين الخفاجي، حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، د. ت.

١٧- صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، دمشق، ٢٠٠٨، الإصدار الأول.
١٨- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،١٩٩٢.
١٩- الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.
٢٠- الطبرسي، أبو علي الفضل، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
٢١- ابن عادل، أبو حفص عمر، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٢٢- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه. محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠م.
٢٣- العز بن عبد السلام، مجاز القرآن، عز الدين بن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ)، تحقيق/ د. مصطفى محمد حسين الذهبي، تقديم/ أحمد زكي يماني، سلسلة الفرقان للمخطوطات، المنشورة رقم: ٦، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٩٩٩م.
٢٤- فخر الدين الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
٢٥- قطب مصطفى سانو، معجم مصطلحات أصول الفقه، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى،٢٠٠٠م.

٢٦- د. ماهر أحمد محمد، تخصيص العام وأثر ذلك في استنباط الأحكام، الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٠.

٢٧- الماوردي، أبو الحسن علي، النكت والعيون، مراجعة وتعليق السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ومؤسسة الكتب الثقافية، د. ت.

٢٨- عبد المتعال الصعيدي, البلاغة العالية، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢م.

٢٩- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق/ د.على دحروج، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٣٠- د. محمد عبد المطلب، البلاغة العربية، قراءة أخرى، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧ م.

٣١- د. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢ م.

٣٢- د. مسعود بحراوي, التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

٣٣- مسلم بن الحجاج, صحيح مسلم, دار الكتب العلمية, بيروت–لبنان, الطبعة الأولى, ١٩٩١م.

ثالثا- الدوريات

١- عيد بلبع، البلاغة الجديدة وسؤال المنهج، مجلة فصول، المجلد (١/٢٦)، العدد(١٠١)، خريف ٢٠١٧م. ونشأة البلاغة العربية: قراءة أخرى، فصول، المجلد (٤/٢٦)، العدد (١٠٤)، صيف- خريف ٢٠١٨م.